STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

ورقة تقدير موقف

العلاقات التجارية والاستثمارية بين اليمن والصين

تفاهمات مؤجلة في ظل صراع جيوسياسي !

إعداد : مصطفى نصر
رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي - اليمن

مارس 2026

مقـــــــــدمة

تمتـــد العلاقـــات بيـــن اليمـــن وجمهوريـــة الصيـــن الشـــعبية إلـــى قرابـــة ســـبعة عقـــود تقريبًـــا، وهـــي واحـــدة مـــن أقـــدم العلاقـــات الدبلوماســـية اليمنيـــة مـــع القـــوى العالميـــة، إلا أنـــه وخـــلال الســـنوات العشـــر الأخيـــرة شـــهدت العلاقـــات متغيـــرات عديـــدة بعضهـــا يتعلـــق بظـــروف الحـــرب الداخليـــة في اليمـــن وبعضهـــا ذات علاقـــة بتقاطـــع العلاقـــات والمصالـــح مـــع الـــدول الإقليميـــة والـــدول الكبـــرى، وتحديـــدًا الســـعودية وايـــران والولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة.

تعـــد الصيـــن واحـــدة مـــن أهـــم الشـــركاء التجارييـــن لليمـــن، وتنظـــر إلى اليمـــن مـــن منظـــور جيوسياســـي أوســـع مرتبـــط بأمـــن التجـــارة البحرية ومبـــادرة الحـــزام والطريـــق، خاصـــة مـــع الأهميـــة الاســـتراتيجية لمضيـــق بـــاب المنـــدب والبحـــر الأحمـــر في حركـــة التجـــارة العالميـــة، إذ تمـــر مـــن بـــاب المنـــدب حوالـــي 12 ٪ مـــن حجـــم التجـــارة الدوليـــة.

وهـــذا يفســـر الأنبـــاء التـــي تظهـــر إلـــى الســـطح بيـــن فتـــرة وأخـــرى لتتحـــدث عـــن تطلعـــات صينيـــة للاســـتثمار في بعـــض الموانـــئ اليمنيـــة وتحديـــدًا ميناء عـــدن!

مؤخـــرًا، جـــرى تـــداول معلومـــات على لســـان رئيـــس مؤسســـة موانـــئ خليـــج عـــدن عـــن تفاهمـــات لإعـــادة تأهيـــل وتشـــغيل ميناء عـــدن بشـــراكة مـــع إحـــدى الشـــركات الصينيـــة، وبرعايـــة المملكـــة العربيـــة الســـعودية والمملكـــة المتحـــدة، وهـــي المعلومـــات التـــي تحـــاول هـــذه الورقـــة أن تدقـــق فيهـــا مـــن مصـــادر موثوقـــة، ونوردهـــا لاحقًـــا.

وبالرغم من الاهتمام الصيني باليمن، إلا أن استمرار الصراع في اليمن، وتعدد الفاعلين المحليين، والتنافس الجيوسياسي بينها والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى حساسية العلاقة مع دول الخليج وإيران، جعل بكين تتبع سياسة حذرة تجاه الانخراط الاقتصادي أو الاستثماري في اليمن.

والسؤال المطروح والذي تحاول الورقة الإجابة عليه ما فرص تحول العلاقات اليمنية الصينية إلى شراكة اقتصادية واستثمارية أوسع في ظل الحرب في اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر؟

كما تتناول تطورات العلاقة بين اليمن والصين، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية، مواقف الصين تجاه أطراف النزاع اليمني، الاتهامات الأميركية حول علاقات شركات صينية مع جماعة الحوثي، وتطورات التعاون في الموانئ مثل عدن ومستقبل العلاقات اليمنية - الصينية لاسيما في الجوانب التنموية والاستثمارية.

الخلفيـــة التاريخيـــة

العلاقـات بيـن اليمـن والصيـن تأسسـت رسـميًا في 24 سـبتمبر 1956، ومـا زالـت اليمـن تحتفـل بـه كذكـرى للعلاقـات الاسـتراتيجية القائمـة على الصداقـة والتعـاون منـذ عقـود. وتبـرز الصيـن كأحـد أوائـل الـدول التـي قدمـت مسـاعدات فنيـة وبنيـة تحتيـة لليمـن قبـل الحـرب الحاليـة بفتـرة طويلـة، بمـا في ذلـك مشـاريع صناعيـة وخدميـة مثـل بنـاء مصانـع الغـزل والنسـيج في صنعـاء خـلال النصـف الثانـي مـن القـرن العشـرين. وقدمـت كـرد جميـل لليمـن « الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة قبـل الوحـدة » التـي كانـت ضمـن أوائـل الـدول التـي اعترفـت بالصيـن كدولة في الخمسـينات.

تاريخيًـا، عكسـت هـذه العلاقـات مصالـح تجارية واسـتراتيجية تمتـد عبـر طريـق الحريـر وطـرق التجـارة البحريـة التـي تربـط آسـيا بأفريقيـا وأوروبـا، كمـا عكسـت رغبـة بكيـن في الوجـود الاقتصـادي والسياسـي في منطقـة حرجـة بحكـم موقعهـا، وأهميتهـا الاسـتراتيجية للتجـارة الدوليـة.

العلاقات الرسمية خلال فترة الحرب 2015-2026م

شهدت العلاقات اليمنية - الصينية مستويات طبيعية من التواصل الرسمي، مع بعض المنحنيات التي أثرت سلبًا على هذه العلاقة لاسيما عندما تتقاطع العلاقة مع جماعة الحوثي وإيران.

وحافظت الاتصالات الرسمية بين المسئولين اليمنيين والصينيين على الاستمرارية، لا سيما مع تأكيد الموقف الصيني الداعم لاستقرار اليمن والدعوة المستمرة للحوثيين لوقف العنف واحترام السيادة اليمنية.

وبالرغم من تراجع حجم المساعدات الصينية مقارنة بدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية عديدة إلا أن نقاشات عديدة دارت بين الأطراف اليمنية والصينية تحدثت عن تعاون في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية، وإمكانيات الاستثمار في تطوير الموانئ.

ولعل اللقاء الذي جمع رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي على هامش القمة العربية الصينية في ديسمبر 2022 في الرياض مثَل أعلى لقاء رفيع بين الطرفين خلال العشر السنوات الماضية وكان حاضرًا تقدير الرئيس اليمني لموقف الصين الرسمي الداعم للشرعية، ولم يغب عن النقاش مشروع الصين الحزام والطريق.

ومع أن الصين حاولت خلال سنوات الحرب أن تؤكد دعمها للحكومة الشرعية ووحدة اليمن واستقراره إلا أن متغيرات عديدة أثرت على مستوى العلاقة وإحداث تذبذب من نوع ما ومنها العلاقة مع الحوثيين، وموقف الصين من اعتداءات جماعة الحوثي على الملاحة في البحر الأحمر، وعلاقة الصين بإيران والقيام بجهود الوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران التي شكلت واحدة من أهم متغيرات الأحداث السياسية لحرب اليمن خلال الخمس السنوات الأخيرة. ففي مارس 2023 أعلنت الدول الثلاث (الصين، السعودية، إيران) إصدار بيان ثلاثي مشترك يعرف غالبًا باسم اتفاق بكين تضمن استئناف العلاقات، وفتح السفارات، واحترام سيادة الدول وتفعيل اتفاقية التعاون الأمني.

وسوف نستعرض هنا بعض المسارات الرئيسية التي أطرت العلاقة بين البلدين إيجابا أو سلبا خلال العشر السنوات الماضية:

العلاقة مع الحوثيين: المواقف المتضاربة وآثارها:

موقف الصين الرسمي:

رغم ما يُنسب أحيانًا للصين من دعم غير مباشر لجماعة الحوثي، في إطار صراع النفوذ الاستراتيجي والتجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن المنظور الصيني الرسمي ينفي تقديم أي دعم عسكري أو معدات متطورة للجماعة، ويضع سياسته في إطار دعم الحكومة اليمنية الشرعية.

وعلى سبيل المثال عندما أعلنت وزارة النفط والمعادن التابعة لجماعة الحوثي بصنعاء عن توقيع مذكرة تفاهم مع إحدى الشركات الصينية « أنتون أويل » النفطية للاستثمار في مجال الاستكشافات النفطية في الجمهورية اليمنية سارعت الصين إلى النفي وقال القائم بأعمال السفارة الصينية تشاو تشنغ أنه "لا علاقة للحكومة الصينية بما أشيع من خبر حول توقيع مذكرة تفاهم بين المليشيات الحوثية وشركة أنتون النفطية، وأن شركة أنتون تعد "شركة خاصة ولا تمتلك الصفة أو الحق للتوقيع على مذكرة تفاهم وأنه يجري التحقق من الأمر.[1]

ومع ذلك فقط ظلت بعض الشركات الصينية تعمل في اليمن بصورة طبيعية في مناطق سيطرة الجماعة الحوثي لاسيما في قطاع الاتصالات والشحن التجاري والطاقة.

خلاصة الأمر أنه وخلال محطات مختلفة في العشرة الأعوام الأخيرة حافظت الصين على خط دبلوماسي متوازن وعلاقات مستمرة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ولعل أبرز الأمثلة الظاهرة التي تعكس ذلك مواقف الصين في دعم القرارات الدولية المتعلقة باليمن منذ بداية الأزمة وتحديداً القرار الدولي 2216 وغيرها من القرارات التي أدانت الانقلاب الحوثي على السلطة الشرعية.

إلا أنه وفي المسار الاقتصادي لم تنتقل العلاقة إلى مستوى وثيق وملموس من الشراكة التنموية والاستراتيجية، فمذكرة التفاهم الخاصة بمبادرة الحزام الموقعة بين البلدين عام 2019 لم تر النور، كما أن اللجنة اليمنية - الصينية للتعاون الاقتصادي والفني هي الأخرى متعثرة.

1- تغطية صحفية بعنوان « توقيع مذكرة تفاهم للاستثمار في القطاع النفطي»، وكالة الانباء اليمنية سبأ التابعة لجماعة الحوثي، رابط التقرير : https://www.saba.ye/ar/news3241428.htm

قد نشهد تحول في مسار هذه العلاقة خلال الأيام المقبلة لاسيما عقب إعلان الصين في التاسع من مارس 2026 عن إعفاء جمركي كامل لكافة المنتجات اليمنية المصدرة إلى الصين، وتقديم منحة تنموية قدرها 15 مليون يوان صيني لدعم جهود إعادة الإعمار، ضمن مباحثات أجريت بين وزيرة التخطيط والتعاون الدولي د. أفراح الزوبة والقائم بأعمال سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى اليمن تشاو تشنج[2].

تورط شركات صينية مع جماعة الحوثي:

وفيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية على العديد من الشركات الصينية فقد فرضت الولايات المتحدة الأميركية عدة جولات من العقوبات التي تستهدف كيانات وأفرادًا مرتبطين بالحوثيين وتشمل شركات ومشغّلين صينيين يُشتبه في أنهم سهّلوا توريد مكونات تستخدم في تصنيع أسلحة متطورة مثل الطائرات المسيرة والصواريخ للمليشيات. وتشمل هذه العقوبات شركات في الصين وهونغ كونغ وشركات شحن له علاقة بعمليات التوريد والتهريب عبرها.

العقوبات الأمريكية تمت في سياق تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية من قبل واشطن والذي يترجم إلى أن أي تعامل مادي مع الجماعة يعد جريمة وفق القانون الأمريكي.

ورغم أن موقف الحكومة اليمنية ما يزال ينظر بإيجابية لموقف الصين، باعتبار أن تورط شركات صينية لا يعني أن الصين تغض الطرف عن هذه الممارسات إلا أنه في ذات الوقت يعكس قلق كلا الطرفين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية من اختراق سلاسل التوريد للصراع اليمني بما يهدد أمن البحر الأحمر والملاحة الدولية من خلال إمداد جماعة الحوثي عوامل البقاء ومزيد من السيطرة.

2- تقرير صحفي حول المباحثات بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن والقائم بأعمال السفير الصيني في اليمن، رابط التقرير : https://www.sabanew.net/story/ar/143456

يعـزز هـذا القلـق طبيعـة الاقتصـاد الصينـي القائـم على شـبكة واسـعة مـن الشـركات الخاصـة وشـبه الحكوميـة العاملـة في التجـارة الدوليـة التـي تجعـل مـن الصعـب أحيانًـا ضبـط جميـع الأنشـطة التجاريـة المرتبطة بسلاسـل التوريـد العالميـة، خاصـة في مناطـق الصـراع التـي تعانـي مـن ضعـف الرقابـة المؤسسـية كاليمـن.

ففـي ظـل الحـرب اليمنيـة وتعـدد الوسـطاء التجارييـن وشـبكات النقل غير الرسـمية في المنطقـة، تصبـح بعـض المكونـات التقنيـة ذات الاسـتخدام المـزدوج - مثـل الإلكترونيـات المتقدمـة أو أجـزاء الطائـرات المسـيرة - قابلـة للانتقـال عبـر قنـوات تجاريـة معقـدة قـد لا تخضـع لرقابـة مباشـرة مـن الحكومـات.

ولهـذا تنظـر كل مـن الحكومـة اليمنيـة والولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلـى احتمـال تسـرب هـذه التقنيـات باعتبـاره تهديـدًا يتجـاوز البعـد العسـكري المحلـي، ليطـال أمـن الملاحـة الدوليـة في البحـر الأحمـر، خصوصًـا أن اسـتمرار حصـول جماعـة الحوثـي على مثـل هـذه المكونـات يسـهم في تعزيـز قدرتهـا على اسـتهداف السـفن التجاريـة وفـرض حالـة مـن عـدم الاسـتقرار في أحـد أهـم ممـرات التجـارة العالميـة. ومن هـذا المنطلـق، فإن المخـاوف المطروحـة لا تتعلـق فقـط بمسـؤولية الشـركات المنفـردة، بـل أيضـا بمـدى قـدرة الأطـراف الدوليـة على ضبـط سلاسـل الإمـداد العابـرة للحـدود في بيئـة صـراع معقـدة كالتـي تشـهدها اليمـن.

يعـزز هـذا القلـق طبيعـة الاقتصـاد الصينـي القائـم على شـبكة واسـعة مـن الشـركات الخاصـة وشـبه الحكوميـة العاملـة في التجـارة الدوليـة التـي تجعـل مـن الصعـب أحيانًـا ضبـط جميـع الأنشـطة التجاريـة المرتبطة بسلاسـل التوريـد العالميـة، خاصـة في مناطـق الصـراع التـي تعانـي مـن ضعـف الرقابـة المؤسسـية كاليمـن.

ففـي ظـل الحـرب اليمنية وتعـدد الوسـطاء التجارييـن وشـبكات النقل غير الرسـمية في المنطقـة، تصبـح بعـض المكونـات التقنيـة ذات الاسـتخدام المـزدوج - مثـل الإلكترونيـات المتقدمـة أو أجـزاء الطائـرات المسـيرة - قابلـة للانتقـال عبـر قنـوات تجاريـة معقـدة قـد لا تخضـع لرقابـة مباشـرة مـن الحكومـات.

ولهـذا تنظـر كل مـن الحكومـة اليمنيـة والولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلـى احتمـال تسـرب هـذه التقنيـات باعتبـاره تهديـدًا يتجـاوز البعـد العسـكري المحلـي، ليطـال أمـن الملاحـة الدوليـة في البحـر الأحمـر، خصوصًـا أن اسـتمرار حصـول جماعـة الحوثـي على مثـل هـذه المكونـات يسـهم في تعزيـز قدرتهـا على اسـتهداف السـفن التجاريـة وفـرض حالـة مـن عـدم الاسـتقرار في أحـد أهـم ممـرات التجـارة العالميـة. ومن هـذا المنطلـق، فإن المخـاوف المطروحـة لا تتعلـق فقـط بمسـؤولية الشـركات المنفـردة، بـل أيضـا بمـدى قـدرة الأطـراف الدوليـة على ضبـط سلاسـل الإمـداد العابـرة للحـدود في بيئـة صـراع معقـدة كالتـي تشـهدها اليمـن.

الصين وموقفها من النزاع والبحر الأحمر:

حاولت جماعة الحوثي أن تبعث رسائل متكررة إلى الصين من أجل الدخول في علاقات رسمية مشتركة، إلا أن الصين كانت وخلال السنوات الماضية حذرة من التورط في علاقة قد تفقدها دبلوماسيتها المتوازنة في اليمن ومصالحها التجارية مع دول كبيرة في المنطقة كالمملكة العربية السعودية.

وفي فبراير 2022 نشرت وكالة الأنباء اليمنية سبأ تقريراً موسعاً تحدثت فيه عن العلاقة اليمنية- الصينية في عهد الإمام يحيى، أي في عقد الدولة المتوكلية التي تعتبر مرجعية جماعة الحوثي قبل قيام الثورة اليمنية في عام 1962،[3] حيث استعرض التقرير بأن سلطة الامام يحيى اعترفت بدولة الصين كثالث دولة عربية في أغسطس 1956م، وتبعها تبادل للبعثات الدبلوماسية، ودعم اقتصادي تنموي لليمن.

ومع استهداف جماعة الحوثي لحركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر والبحر العربي رداً على الحرب على غزة من قبل إسرائيل وفقا لسردية جماعة الحوثي « أنصار الله » فقد كانت الصين واحدة من أكثر الدول تضرراً جراء تلك الهجمات وإن لم يكن بطريقة مباشرة . فقد ارتفعت أسعار الشحن من شنغهاي إلى روتردام بنسبة 80 بالمئة تقريبا بين 2023-2025، وأدت الهجمات إلى تعطل في أحد أهم طرق التجارة بين آسيا وأوروبا المتمثل بباب المندب، ونتج عن ذلك ارتفاع في تكاليف الشحن، وإطالة الرحلات البحرية، ما انعكس بصورة سلبية على سلاسل الامداد.

3- مقالة : العلاقات اليمنية الصينية في عهد الامام احمد »، المحبشي زيد، مركز البحوث، وكالة الانباء اليمنية سبأ، رابط المقالة : htm.https://www.saba.ye/ar/news3175674

الصيـن أكـدت في تصريحـات دبلوماسـية أنهـا ضـد اسـتهداف أي سـفن في البحـر الأحمـر، نظـراً لأهميـة المنطقـة لمسـاراتها التجاريـة، ودعـت إلى وقـف إطـلاق النـار وعـودة الحـوار السياسـي، مـع إبـراز أن الأزمـة اليمنيـة مرتبطـة بأحـداث أوسـع في الشـرق الأوسـط في إشـارة إلـى الأحـداث في غـزة.

إلا أن ذلـك الموقـف لـم يترجـم إلـى خطـوات عمليـة لـردع الجماعـة أو التلويـح بالدفـاع عـن مصالحهـا التجاريـة أسـوة بما حـدث من قبـل الولايات المتحـدة الأمريكيـة والـدول الأوروبيـة. فالصيـن لا تريـد أن تنخـرط في صراع تديـره الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفاءهـا كمـا أنه مـن الصعـب الدخول في احتـكاك مـع دول تقيـم معهـا علاقـات اسـتراتيجية كإيـران الداعـم الرئيسـي للحوثييـن في اليمـن، لاسـيما وأنهـا ليسـت المسـتهدف مـن كل ذلـك.

ومـن المهـم الإشـارة هنـا إلـى أن مسـتوى الضـرر الـذي أحدثتـه جماعـة الحوثـي على الصيـن ليـس فقـط إعاقـة حركـة التجـارة العالميـة عبـر البحر الأحمـر والبحـر العربـي، بـل ومـن خـلال وقـف تصديـر النفـط اليمنـي الخام الـذي كان معظمـه يتوجـه إلـى الصيـن، وتتهـم جماعـة الحوثـي « أنصـار الله « شـركات صينيـة معروفـة بنهـب نفـط اليمـن، حيـث ذكـرت تحديـدًا السـفينة «لوفينـا» التـي وصلـت في الثلاثيـن مـن أغسـطس 2022، مينـاء النشـيمة بمحافظـة شـبوة قادمـة مـن مينـاء «يانتـاي» الصينـي لتحميـل مـا يقـارب مليـون برميـل مـن النفـط الخـام اليمنـي بقيمـة 98 مليـون دولار.[4] ضمـن اتفـاق مـع الحكومـة اليمنيـة المعتـرف بهـا دوليًـا.

4- خبر حول وصول سفينة إلى ميناء النشيمة في شبوة، وكالة الانباء اليمنية سبأ التابعة لجماعة الحوثي، رابط الخبر : https://www.saba.ye/ar/news3200808.htm

وفي هـذا السـياق تتهـم جماعـة الحوثـي العديـد من الـدول أبرزهـا الصين باسـتقبال حوالـي 130 مليـون برميـل نفـط خـلال الفتـرة مـن 2018 - 2022 بقيمـة تقـدر بـ 9,5 مليـارات دولار. وقـد أوردت ذلـك كمبـرر لتوقيـف تصدير النفـط الخـام اليمنـي ابتـداءً مـن عـام 2022 مـن موانـئ مينـاء الشـحر «الضبـة « ومينـاء بئـر علـي « النشـيمة - رضـوم « وميـنائـي نشـطون وقنـا التـي تسـيطر عليهـا الحكومـة اليمنيـة في حضرموت وشـبوة حيـث هددت بقصـف السـفن القادمـة لتحميـل النفـط الخـام مـن الموانـئ اليمنيـة، بـل ونفـذت بعـض الضربـات بالفعـل.

الاستثمارات الصينية في اليمن :

لم يكن الحديث عن اهتمام الصين بالاستثمار في اليمن، ولا سيما في تطوير ميناء عدن أو الدخول في مشروعات استراتيجية أخرى، أمراً طارئًا أو مرتبطًا بالمرحلة الراهنة فقط؛ إذ تعكس هذه التوجهات امتدادًا لاهتمام صيني أوسع بتعزيز حضورها الاقتصادي في الممرات البحرية الحيوية ضمن محيط البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وقد تجلّى هذا التوجه في السنوات الأخيرة من خلال استثمارات صينية واسعة في تطوير الموانئ والبنية التحتية في عدد من دول شرق ووسط وجنوب أفريقيا المطلة على طرق التجارة البحرية الدولية، وهي مناطق ترتبط جغرافيا واقتصاديا بالمجال البحري نفسه الذي يقع فيه اليمن.

وفي هذا السياق، عبر السفير الصيني السابق لدى اليمن خلال لقائه بالرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي في مارس 2018، بمناسبة انتهاء فترة عمله الدبلوماسية، عن تطلع بلاده إلى استعادة اليمن لحالة الاستقرار والسلام بما يتيح المضي قدمًا في مشاريع التعاون الاقتصادي المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق. ويعكس هذا التصريح إدراك بكين للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية التي يمثلها اليمن ضمن شبكة الممرات البحرية العالمية، وكذلك رغبتها في إبقاء الباب مفتوحًا أمام فرص الاستثمار المستقبلية حال تحسن الظروف السياسية والأمنية في البلاد.

وقادت الصين خلال السنوات الأخيرة نشاط دبلوماسي مكثف مع كافة القيادات الدبلوماسية اليمنية المتواجدة في الرياض « المقر شبه الدائم لقيادة الحكومة الشرعية اليمنية منذ بدء الحرب في 2015 »،

تعبيراً عن الحفاظ على علاقة متوازنة تجعل الصين حاضرة في أية مشاريع قادمة، وإحياء مشروعات سابقة لاسيما الاتفاقية الموقعة مع اليمن لتطوير ميناء عدن بمبلغ 507 مليون دولار، وكانت اليمن قد وقعت مع الصين في منتصف نوفمبر 2013 اتفاقًا يقضي بتطوير ميناء عدن وتعميق محطة الحاويات بقرض صيني يهدف إلى تحويل عدم إلى مركز ترانزيت إقليمي.

تفاهم لمشروع استراتيجي لتطوير ميناء عدن :

في شباط/فبراير 2026، تناولت تقارير محلية ما وصفته بإعلان رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن عن تفاهمات بين اليمن وإحدى الشركات الصينية، "تشاينا ميرشانتس"، لاستئناف نشاط الترانزيت في ميناء عدن بعد توقف دام أكثر من عقد ونصف. وتهدف هذه التفاهمات إلى تحديث البنية التحتية وتفعيل حركة الشحن العابرة، بما يعكس اهتمامًا مشتركًا بإعادة وضع عدن كمركز لوجستي مهم في التجارة العالمية.

وبعد التحري حول المعلومات التي تقف خلف هذه الأنباء، تبيّن أن الأمر لا يعدو كونه تفاهمات مبدئية مع شركات صينية لاستئناف نشاط الترانزيت، ولم تُعرض أي من هذه التفاهمات أو مسودات الاتفاقيات المبدئية على أي من مستويات قيادة السلطة الشرعية، مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة اليمنية [5].

وتسعى أطراف تجارية إلى الدفع بتلك التفاهمات للوصول إلى اتفاقيات مشتركة مع الشركات الصينية، لكن من غير الواضح هل ستمضي إلى النهاية لاسيما مع التغييرات الحكومية الجديدة في إطار السلطة الشرعية المعترف بها دوليًا.

خلاصة الأمر، أنه ورغم المنحنيات العديدة التي مرت بها العلاقات اليمنية - الصينية إلا أن الطرفين حافظا على مستوى معين من الاستمرارية في هذه العلاقة ورغبة مشتركة في التواصل الدبلوماسي والتعاون التنموي، مع الاهتمام بإعادة إعمار البنية التحتية وبحث الفرص الاقتصادية استناداً إلى تاريخ طويل من العلاقات المشتركة. وبالمقابل فإن جماعة الحوثي ورغم مغازلتها للصين بين فترة أخرى لم تتمكن من الحصول على دعم معلن أو تسهيلات اقتصادية ملموسة.

5- مصادر رسمية تحدثت للباحث حول التفاهمات المعلنة بشأن تنشيط حركة الترانزيت.

اليمن والصين .. سيناريوهات محتملة:

لا تخفي اليمن بين فترة وأخرى رغبتها في تقوية علاقتها مع الصين وصياغة علاقات استراتيجية تستفيد من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والطاقة وغيرها لاسيما في ظل تراجع الدعم الأمريكي لليمن ودخول أمريكا مرحلة الانكفاء عقب إلغاء وكالة التنمية الأمريكية.

إلا أن سيناريوهات الدخول في شراكة استراتيجية مع الصين ما يزال هدفاً بعيد المنال على الأقل في المرحلة الراهنة. وعلى ما يبدو فإن العلاقة محكومة بالبقاء عند مستوى معين، فبقاء ملف اليمن بيد اللجنة الرباعية « السعودية، الإمارات العربية المتحدة، أمريكا، وبريطانيا » يجعل حظوظ الصين ضعيفة إلى حد ما، لذا فقد لجأت إلى التحرك من أجل الوساطة بين إيران والسعودية كما ذكرنا سابقا.

ونضع هنا مجموعة من السيناريوهات المحتملة للعلاقات اليمنية الصينية في المرحلة المقبلة ..

السيناريو الأول : تسارع في التعاون الدبلوماسي والاقتصادي:

يتمثل هذا السيناريو في زيادة وتيرة النشاط الدبلوماسي المشترك بين اليمن والصين والوصول إلى مستوى متقدم من التفاهمات في الملف الاقتصادي لاسيما ما يتعلق بمشاريع بالبنية التحتية « الموانئ، المطارات، الطاقة» ويستند هذا التوجه إلى العديد من المعطيات لعل أبرزها تراجع الحضور الأمريكي في اليمن مع تقليص حجم المساعدات المقدمة لليمن، بالإضافة إلى حاجة اليمن إلى استثمارات مباشرة لإعادة بناء البنية التحتية الرئيسية.

ومن ناحية أخرى تعاظم الاهتمام الصيني بالتوسع الاستراتيجي وزيادة النفوذ في ممرات التجارة البحرية الدولية. ويتطلب تحقق هذا السيناريو تحسن في الوضع الأمني والسياسي في اليمن.

السيناريو الثاني : تصاعد التنافس الدولي في البحر الأحمر

يستند هذا السيناريو على عدة عوامل أبرزها مدى انخراط الصين في الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، واستمرار الحرب التجارية بين أمريكا والصين، وهو ما يجعل منطقة البحر الأحمر ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي.

ناهيك عن تصاعد العقوبات ضد كيانات صينية أو شركاء يمنيين على خلفية دعم جماعة الحوثي. قد تدفع هذه العوامل إلى العديد من العقبات السياسية والقانونية التي ستؤثر سلبًا على العلاقات المشتركة بين الجانبين وتحد من وصولها إلى مراحل متقدمة من الشراكة التنموية والاستثمارية.

السيناريو الثالث :

التفاهمات المؤجلة

تستمر حالة العلاقات الدبلوماسية النشطة بين الطرفين دون أن تترجم إلى شراكة استراتيجية، لاسيما مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب التي تشهدها اليمن منذ سنوات.

ووفقاً لهذه السيناريو ستظل الآمال معقودة على بدء صفحة نشطة من التعاون والشراكة في مجالات التنمية والاستثمار ولكن عقب وصول اليمن إلى حالة سلام واستقرار يعبد الطريق لمثل هكذا سيناريو.

الخـــــــــــــــاتمة

اتسـمت العلاقـات اليمنيـة - الصينيـة خـلال السـنوات الخمـس الأخيـرة بالديناميكيـة والاسـتمرارية رغـم الحـرب والصراعـات الإقليميـة المختلفـة لكـن لـم تصـل إلـى مسـتويات مـن الشـراكة الحقيقيـة على الأرض. فالدعـم التنمـوي الصينـي لليمـن ظـل في مسـتوياته الدنيـا إذا مـا تـم اسـتثناء قيـام جمهوريـة الصيـن الشـعبية بإلغـاء الديـون عـن اليمـن بمقـدار 100 مليـون دولار، والمباحثـات الرسـمية بيـن وزيـري الخارجيـة في مايـو 2024 والتـي تضمنـت إحيـاء لجنـة التشـاور السياسـي بيـن وزارتـي الخارجيـة، وتوقيـع اتفاقيـة تعـاون اقتصـادي وفنـي بقيمـة 50 مليـون يـوان عبـر الوكالـة الصينيـة للتعـاون الإنمائـي الدولـي. ولـم يعـرف مـا اذا كانـت سـترى النـور أم لا.

ورغـم ما يمثـل التعاون في البنـى التحتية والتجارة والاسـتثمارات في قطاعـات رئيسـية كالطاقـة والتكنولوجيـا إلا أن عقبـات عديـدة مـا زالـت تحـول دون الدخـول في شـراكات اسـتراتيجية مـن هـذا النـوع، بعـض هـذه التحديـات داخليـة مرتبطـة بغيـاب الاسـتقرار وتعـدد اللاعبيـن وتقاطـع المصالـح الإقليميـة والدوليـة في اليمـن وبعضهـا لـه علاقـة بالتوجـس مـن النمـوذج الصينـي في تنفيـذ المشـروعات الاسـتراتيجية بالنظـر إلـى تجـارب دول أفريقيـة عديـدة. ناهيـك عـن اسـتمرار الصـراع وتعقيـد المشـهد السياسـي والأمنـي في اليمـن.

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@Economicmedia

Economicmedia